البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية
السنة الرابعة / الجمعة / 8 حزيران 2012 / العدد 918
Fourth year /Friday / 8 June 2012 / Issue No. 918

### أزمة كبيرة تجتاح حياة المواطنين وتحيل أعمالهم شللاً وخسائر فادحة

# التقنين القاسي يُطبق على البقاع ويحوّل نهاره إلى ليل

البقاع ـ أحمد موسى

تستمر النقاشات وتبادل الاتهامات حول من يعرقل ملف الكهرباء، ومن يفتح الطريق أمام تسيير الملف، في ظل الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتيار الكهربائي، ووسط التأخر في تنفيذ مشاريع وزارة الطاقة، وتفاقم أزمة التقنين التي الهبت المواطن وشلّت الحركة الاقتصادية، وانعكست سلباً على القطاع الصناعي برمته. في حين، كبرت الحملة النيابية على وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، مندّدة بادائه، لتأتي مأساة عمال غبّ الطلب وجباة الإكراه في مؤسسة كهرباء لبنان التي لا تنتهي فصولها.

مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد، جدّد مطالبته عبر «البناء»، الدولة اللبنانية بالسماح لشركة كهرباء زحلة بمعاودة نشاطها في إنتاج الطاقة الكهربائية وتغذية مدينة زحلة وبعض القرى في المنطقة، معتبراً أن مشروعه ينهي أزمة التقنين المستفحلة والشاغلة على المواطنين الزحليين، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك، داعياً رئيس الحكومة إلى تبني مشروعه كي يصبح «نموذجياً» ويطبق في كل المناطق، خصوصاً أن المشروع يؤمّن الكهرباء لأكثر من 50 ألف مشترك.

ساعات التقنين تصل هذا الصيف إلى عشرين، ما ينذر بصيف حار جداً، ويضع الزحليين أمام حل وحيد، يعتبرونه ناجعاً قوامه شركة كهرباء زحلة. وفي هذا الخصوص، يدافع نكد عن مشروعه، ويعتبره «حلاً قانونياً يقوم على أساس تشريعي، يتمثل بدفتر شروط الامتياز وقانون قطاع الكهرباء، ويتماشى مع توجه الدولة العام، كما إنه يحقق اللامركزية الكهربائية واستقلالية انتاج التيار الكهربائي».

ويتساءل البقاعيون عن سبب تدني ساعات التغذية، من 12 إلى أربع ساعات يومياً، ما يزيد من تشغيل المولدات الخاصة، في مقابل رفع كلفة ساعات التغذية إلى ضعفي تسعيرة وزير الطاقة لمولدات الاشتراك، ليصل سعر الكيلو واط الواحد إلى أكثر من 1100 ليرة في تعلبايا وتعنايل وشتورا والمرج وجب جنين، عدا الخسائر التي تنتج من أعطال الأدوات الكهربائية، وتعطيل المرافق الصناعية والتجارية والسياحية الناتجة من عدم استقرار التيار الكهربائي، وقوته الفولتية المتفاوتة وغير المنتظمة في كهرباء المولدات.

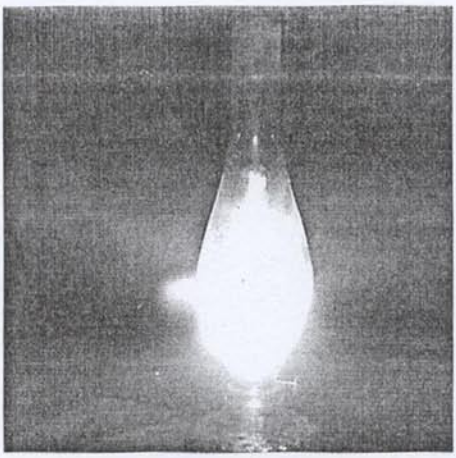

العودة إلى زمن القنديل

أسعد نكد

علي المجذوب

عادل العمّار

حسن القزويني

علي الشموري

هيثم سعد

## أم خالد

تنهال أم خالد القاطنة في منطقة تعلبايا في البقاع الاوسط، بالسباب والشتائم المرفقة «بدعائها»، على الدولة اللبنانية، متّهمة إياها بانها «خربت كل مونتها الصيفية، خصوصاً التي تحتاج إلى تجليد».

وكون زوجها من الذين لا يتقاضون الحد الادنى من الاجور، كونه عاملاً يومياً (شغيل فاعل) ولا تسمح حالته بان يدفع ثمن 5 امبير 150 الف ليرة، تستعمل أسرة أم خالد الإضاءة على البطارية، وما يزيد من نقمتها، الفاتورة التي دفعتها حديثاً، فتقول: «الله قالها ثمن أربع ساعات إنارة 70 الف ليرة؟ كيف إذا انقطعت الكهربا 24/24؟».

## جلّول

ينسحب هذا الواقع الماساوي على أصحاب المصالح الصناعية، فبسام جلّول، صاحب معمل لصناعة المجالي والرخاميات على طريق الشام الدولية (محلة دير زنون ـ بر الياس)، يتساءل عن أسباب تدني ساعات التغذية في التيار في أوقات غير مألوفة، ويقول: «نحن نعلم انه خلال الموسم السياحي تتدنى ساعات التغذية في النهار فنعوضها ليلاً، وخلال شهري أيار وحزيران كانت تزيد ساعات التغذية في النهار والليل، أما أن تتراجع اليوم لتصل إلى 4 ساعات، فإن ذلك أوقعنا في كارثة وخسائر كبيرة، ما أدّى الى وقف المعدات التي تعمل على ثلاثة خطوط، ((VZ.3، وإيقاف عدد من العمّال، الذين يشكلون مورد عيش لعشرات العائلات، كون المولدات الموجودة في منطقة بر الياس لا تؤمّن الكهرباء لمعدّات صناعية كهذه»، لافتاً إلى أن تسعيرة المولدات الخاصة «كذبة كبيرة»، لا أحد يردعهم، كلما زاد التقنين كلّما زاد تحكمهم برقابنا أكثر»، موضحاً أنه يدفع ثمن كل كيلو واط 1050 ليرة.

## المجذوب

«لم يعد بوسع أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية الصمود أكثر، والصبر على التكاليف المرّة التي تراكمت خسائر وجموداً في الحركة، بفعل التقنين القاسي الذي أرخى بثقله على الجميع، من دون أن يستثني مؤسسة صناعية أو محلاً تجارياً كبيراً أو صغيراً، ولا مدرسة أو منزلاً، فعمّت العتمة والظلمة، ولم تستثنِ أحداً، فالمشكلة ليست في التقنين القاسي، بل في عدم انتظامه، الذي على أساسه «نرتكلج» أمورنا وعملنا»، وفق ما قاله لـ«البناء» علي المجذوب (المرج) الذي يملك مؤسسة تجارية لبيع المفروشات (برنس للمفروشات).

وأضاف: «لا يكفي أن الوضع الاقتصادي والتجاري مشلول، حتى تأتينا أزمة التقنين القاسي فتقض مضاجعنا، وتتكبد خسائر فادحة لتتراكم علينا أضعافاً. فنحن في مؤسسة يعتاش منها عشرات العائلات، تجدنا متبلين في حركة البيع والتجارة، بفعل الوضع العام الضاغط على البلاد، وبسبب عوامل وتداخلات نأمل أن تنتهي سريعاً».

ويشير إلى أن التقنين يشكّل عبئاً إضافياً في تراكم المصاريف الذي تزيد الأعباء من دون مقابل، ويرتّب مسؤوليات لا يعرفون منى تتوقف.

ويختم علي المجذوب حديثه، مطالباً «المعنيين في الحكومة بالإسراع في وضع خطط علاجية لكل القضايا العالقة على المستوى الاقتصادي والتجاري وكل ما هو مرتبط بنمو حركة التجارة المستدامة».

## العمّار

ومعاناة المواطن مع الكهرباء والتقنين الذي بلغ ذروته ليس محصوراً في منطقة بقاعية دون أخرى، بل ينسحب على كل البقاع، ما ينعكس سلباً على الحياة العامة، فشلّ الحركة الاقتصادية والصناعية، مكبداً أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية خسائر فادحة، وفي سياق متصل، فإن «المعطيات الاقتصادية والصناعية توضح أن الإسراع في بتّ مشروع الكهرباء وتوفير الطاقة 24/24 ساعة، كفيل بزيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير وإدخال موارد مالية كبيرة إلى خزينة الدولة، وتوفير مئات فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية في الاسواق البقاعية والمؤسسات السياحية والاقتصادية والصناعية». والكلام لعادل العمّار الذي التقته «البناء» في البقاع الغربي، والذي يُشغّل عشرات العائلات في فرنه الذي يملكه.

ويلفت العمّار إلى أن ذلك يحمّل الحكومة مجتمعة المسؤولية في تامين المستلزمات الضرورية لتنمية المناطق النائية، لا سيّما أن البقاع عموماً والبقاع الغربي خصوصاً موصوفان بالحرمان على كافة المستويات، لتأتي معاناة التقنين، «الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة ومترتبات تتسبب أزمة على الواقع العام، بعد أن كرّست الحكومات المتعاقبة وحتى اليوم، الفشل في القرار السياسي ـ الإقتصادي والصناعي وحتى الاجتماعي».

ويختم متخوفاً من انفلات الوضع بسبب تلك السياسات القاصرة التي يعتمدها أصحاب القرارات في خلط الخاص بالعام، بل تنتفي عندهم المصلحة العامة بهدف تكريس مصالحهم الخاصة، وكل ذلك يؤدي إلى إفراغ المنطقة من أصحابها.

## مزاحم

رئيس بلدية بحمر ـ البقاع الغربي، سليمان مزاحم يقول في حديثه إلى «البناء»: «نحن في منطقة نائية، ولم يبقَ عندنا سوى بعض من الكهرباء، وهذه المشكلة تحوّلت إلى أزمة لدى المواطنين، وتطاول أيضاً المؤسسات الصناعية والمحال التجارية، لا بل تشكل أزمة كبيرة في تامين المياه والهاتف».

ويختم مزاحم، مطالباً المعنيين ووزارة الطاقة بالنظر إلى أوضاع الشعب المسكين الذي يعاني الأمرّين، خصوصاً في المناطق النائية».

## القزويني

لم يرق للمواطنين استمرار المعاناة وما يتكبدوه من خسائر حقيقية لامست الخط الأحمر في حياتهم اليومية. وعلّق حسن القزويني (سحر) على التمادي في التقنين، فرأى أن «عدم تقديم الحلول من قبل الجهات المعنية المسؤولة، يجعل الشارع في حالة غليان يؤدي إلى فوضى. وهذا ما شاهدناه أخيراً، حيث عمّت الشوارع اللبنانية ولا تزال الاضطرابات بخلفية مطلبية، فاشتعلت بالإطارات المطاطية وسدّت بالعوائق الحديدية والحجارة والصخور والأتربة، رافعةً مشهداً غير مألوف، إذا لا يعتقد أن عاقلاً يقبل بذلك».

وأضاف القزويني، لقد أجبر هؤلاء على فعلتهم، بعد أن ذاقوا ذرعاً في «التقنين القاسي غير العادل»، والذي بلغ «ذروته ملامسا التقنين 80%» في ظل ظروف هي بأمس الحاجة إلى الكهرباء.

وعلّل القزويني الحاجة الماسة إلى الكهرباء، بعيداً عن الحاجة إلى أمور أخرى، بالقول «إن المنطقة في خضمّ الامتحانات المدرسية، والصيف الحار، ومؤسسات صناعية تعطلت، وشلّت حركتها، ومحال تجارية أقفلت وأفلست، وخسائر المواطنين تجاوزت حدّ اللامعقول».

## الشموري

أيضاً المقاهي الصغيرة ليست أحسن وضعاً، فتأمين التيار الكهربائي يأتي من ثلاثة موارد، «كهرباء الدولة، وكهرباء الاشتراك، وكهرباء المولد الخاص»، ما يضعها تحت وطأة المصاريف الاضافية، كما أوضح صاحب أحدها في منطقة تعنايل ـ شتورا، علي الشموري، ويقول: «بسبب هذا التقنين، أصحاب المولدات لا يشغلون مولداتهم بعد الثانية عشر ليلاً، وفي النهار تتوقف ساعتين، من الرابعة عصراً حتى السادسة، وفي هذه الاوقات نضطر لتشغيل مولدنا الخاص».

## سعد

أما المواطنون فلا حول لهم ولا قوة، إلا تكبّد جيوبهم الكثير من المصاريف الإضافية التي تنهكهم جراء انقطاع المتزايد للتيار الكهربائي، وصرف الكثير من مدخراتهم على شراء الكاز والشمع، وأسعارهما آخذة بالارتفاع أيضاً.

وراشيا الوادي ليست بحال أفضل، ساعات الإنقطاع تصل إلى نحو 20 ساعة في اليوم، حتى في القرى المحيطة ببحيرة القرعون التي تتغذى من معمل مركبا، والتي لم تشهد تقنيناً قاسياً حتى إبان الاحتلال «الإسرائيلي»، لتطرح هذه الأزمة إشكالية عدم التزام مولدات الاشتراك بتسعيرة البلديات، ما يضع الأهالي بين مطرقة الأكلاف الباهظة وسندان الواقع المعيشي.

هيثم سعد (راشيا) يقارن بين فاتورتي كهرباء الدولة، وكهرباء المولد، ويقول: «قيمة فاتورة المولد 120 ألف ليرة، لكل كل كيلوواط 1000 ليرة، مع أنه ليس لدينا مكيفات أو أدوات كهربائية كمالية، أما فاتورة شركة كهرباء لبنان، الأخيرة فتجاوزت قيمتها 50 ألف ليرة كأصغر فاتورة». ليردف قائلاً: «لو كهرباء الدولة تصلنا بقدر كهرباء الموتور، لبلغت الفاتورة أكثر من 150 ألف ليرة، ما يعني أن الدولة تسرقنا عينك..عينك!».